

آليات تحديد خصوم المقاوله من طرف جهاز السنديك

Mechanisms for the Identification of the Debtor Company's Creditors by the Insolvency Trustee

الدكتور: جمال حميدا

دكتور في القانون الخاص

hmadatjamal@gmail.com

ملخص:

تلعب المقاوله دورا محوريا في التنمية الاقتصادية من خلال جلب الاستثمار، خلق فرص العمل، وإنتاج السلع والخدمات لذلك أولى المشرع المغربي عناية كبيرة لها من خلال تنظيمها بنصوص قانونية تؤطر نشاطها سواء في مرحلتها العادية عبر قوانين الشركات، أو في مرحلة الصعوبات والأزمات من خلال مقتضيات الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلقة بمساطر معالجة صعوبات المقاوله. وقد منح هذا الإطار القانوني للمحكمة التجارية دورا مهما عند فتح مسطرة المعالجة، حيث تقوم بتعيين مجموعة من الأجهزة التي تشرف على تدبير المسطرة، ومن أبرزها القاضي المنتدب الذي يعتبر من أهم الأجهزة القضائية المكلفة بتفعيل مساطر المعالجة، إذ يضطلع بدور أساسي في مراقبة سير المسطرة وتتبع مختلف الإجراءات المتخذة في إطارها. كما يبرز إلى جانبه جهاز السنديك الذي يعد بحكم الصلاحيات والسلطات التي يضطلع بها في مساطر الانقاذ ومعالجة صعوبات المقاوله فاعلا محوريا في تدبير مسطرة المعالجة، حيث يتولى مجموعة من المهام الأساسية من بينها السهر على تسيير المقاوله أو مراقبة تسييرها بحسب الحالة، واستقبال تصريحات الدائنين وتحقيق الديون وهي مرحلة جوهرية تهدف إلى تحديد خصوم المقاوله بدقة، إضافة إلى إعداد التقارير التي تمكن المحكمة من اتخاذ القرارات الملزمة الهادفة إلى إيجاد الحلول القمينة بإنقاذ المقاوله.

الكلمات المفتاحية: السنديك – مساطر معالجة صعوبات المقاوله – التصريح بالديون - تحقيق الديون

Abstract

Enterprises play a pivotal role in economic development by attracting investment, generating employment, and producing goods and services. Accordingly, the Moroccan legislator has accorded them significant attention by regulating their activity through legal provisions that frame their operations, both in ordinary circumstances under company law and during periods of difficulty and crisis under the provisions of Book V of the Moroccan Commercial Code relating to Business Insolvency Proceedings.

Within this legal framework, the commercial court is entrusted with a crucial role when opening a reorganization procedure, as it appoints several bodies responsible for managing the proceedings. Among the most prominent is the Supervisory Judge, who is considered one of the primary judicial authorities responsible for implementing the insolvency proceedings, playing a central role in overseeing the course of the procedure and monitoring the various measures adopted within it.

Alongside the judge, the Trustee (Syndic, as provided under the Moroccan Commercial Code) emerges as a key actor in managing the procedure by virtue of the powers and authorities vested in him under the rescue and insolvency proceedings. The Trustee is tasked with a range of essential functions, including supervising or managing the enterprise depending on the circumstances, overseeing the filing of claims by creditors, and ensuring the verification of claims a critical stage aimed at accurately determining the enterprise's liabilities. Additionally, the Trustee prepares reports that enable the court to adopt appropriate decisions intended to identify solutions capable of rescuing the enterprise.

Keywords: the Trustee (Syndic)- Procedures for Addressing Corporate Financial Distress - filing of claims - Verification of Claims

مقدمة:

بمجرد صدور الحكم القاضي بفتح المساطر القضائية في مواجهة مقاوله معينة تنتقل وضعيتها القانونية إلى حالة جديدة قاطعة للصلة مع مرحلة ما قبل صدور الحكم، مرحلة مفصلية حاسمة تصبح فيها المحكمة الجهة الوصية على المقاوله والمكلفة بنشاطها ومصيرها ولن يتأتى لها النجاح في هذه المهمة إلا من خلال تسخير أجهزة تابعة لها تعمل تحت نظرها وتأتمر بأوامرها⁸⁵².

إن البحث الجاد عن إنقاذ ممكن للمقاوله المتعثرة وضمان استمراريته في المحيط الاقتصادي، يقتضي إيجاد أجهزة قضائية قريبة منها تعنى بحماية مصالحها، فإلى جانب القاضي المنتدب الذي يعتبر عين المحكمة الساهرة على المقاوله المتعثرة موضوع البحث عن حل ممكن لإنقاذها وضمان استمرارية نشاطها، نجد السنديك الذي يعتبر جهازا أساسيا من أجهزة المسطرة يتولى أداء مهامه بشكل حيوي ونشط ويساهم بسرعة أكبر في اتخاذ الحل الملائم بخصوص المقاوله المعنية بالأمر.

ويعد السنديك بحكم الصلاحيات والسلطات التي يضطلع بها في مساطر الإنقاذ ومعالجة صعوبات المقاوله، أحد أهم الأجهزة القضائية الفاعلة التي تلعب دورا أساسيا واستراتيجيا في تحريك الآليات القانونية والاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى إنقاذ المقاوله من الوقوع في التصفية القضائية⁸⁵³.

ولا مراء في أن المهام التي يمارسها السنديك⁸⁵⁴ في مساطر صعوبات المقاوله منذ صدور الحكم القاضي بفتح المسطرة في حق مقاوله ما وشهره متعددة ومختلفة، بحيث ينظر إليه بصفته المحرك والمسير لمساطر معالجة صعوبات المقاوله⁸⁵⁵، إذ تسند إليه مسؤولية تسيير المقاوله وحمايتها أثناء فترة إعداد الحل، من خلال مراقبة عمليات التسيير سواء عن طريق مساعدة رئيس المقاوله في جميع الأعمال التي تتعلق بالتسيير، أو عندما يقوم لوحده بالتسيير الكلي أو الجزئي للمقاوله.

فضلا عن قيامه بإعداد تقرير يبرز فيه جميع العناصر التي قد تخص المقاوله من خلال تقييم الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية للمقاوله، ناهيك عن قيامه بالإشراف على تنفيذ كل من مخطط الاستمرارية أو التفويت في حال اعتماد خيار التسوية القضائية، أو بيع الأصول وتصفية خصوم المقاوله في حالة التصفية القضائية.

وقد اتخذ المشرع المغربي في تعيينه لهذا الجهاز طريقة مرنة⁸⁵⁶، فهو إما أن يكون من كتاب الضبط⁸⁵⁷ إذا تعلق الأمر بمقاوله فتحت في مواجهتها مسطرة التصفية القضائية⁸⁵⁸، وإما أن يكون من الغير في جميع المساطر وذلك بمقتضى المادة 673 من القانون 17-73 بحيث أصبحت مهمة السنديك منظمة وذلك بصور مرسوم⁸⁵⁹ رقم 2.23.716 (18 سبتمبر 2025) بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك والأتعاب المستحقة في مساطر صعوبات المقاوله⁸⁶⁰.

852. عبد الرحيم شميعة، شرح أحكام نظام مساطر صعوبات المقاوله في ضوء القانون 73.17، طبعة 2018، مطبعة سجلماصة، ص 151-

853. د. محمد البعدوي - دور السنديك في إدارة المقاوله الخاضعة لمسطرة التسوية القضائية - المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات - عدد 3 - سنة 2003، ص 48 -

854. "يقابل السنديك في التشريع التونسي تسمية "أمين الفلسة-

راجع في هذا الصدد

"القسم الأول من الباب الثاني من المجلة التجارية التونسية المعنون ب "القائمين على الفلسة-

855 ووكيل (Administrateur judiciaire) أما على مستوى التشريع الفرنسي فإنه عمد إلى إلغاء وظيفة السنديك، وبالمقابل خلق منصبين مستقلين، يتعلق الأمر بالمسير القضائي - (Mandataire Liquidateur) التصفية

856 أمينة رضوان، دور السنديك في مساطر معالجة صعوبات المقاوله: قراءة في ضوء مستجدات القانون رقم 73.17، مجلة المهن القانونية والقضائية، ع 2، نوفمبر 2018. ص - 260.

857 بالنسبة للتشريع التونسي، يعين أمين التفليس من طرف المحكمة -

858 - المادة الثالثة من الباب الأول من المرسوم رقم 2.23.716 بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك والأتعاب المستحقة في مساطر صعوبات المقاوله.

859 مرسوم رقم 2.23.716 الصادر بتاريخ 25 من ربيع الأول 1447 (18 سبتمبر 2025) (المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7441 بتاريخ 29 ربيع الأول 1447) 22 سبتمبر 2025 -

860 يزاول مهام السنديك في مساطر الإنقاذ والتسوية القضائية والتصفية القضائية الخبراء المسجلون بجداول: "تنص المادة الثانية من الباب الأول من هذا المرسوم على أنه -

الخبراء القضائيين طبقا للقانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.01.126 بتاريخ 29 من ربيع الأول 1422 (22 يونيو 2001) والنصوص الصادرة بتطبيقه والذين يمارسون الخبرة في المحاسبة بفرعها

وقد خول له المشرع صلاحيات استراتيجية هامة في إطار الهندسة الجديدة لمساطر الإنقاذ ومعالجة صعوبات المقاولات وذلك ضمن الفرع الثاني من الباب الثاني من القسم الثاني من الكتاب الخامس من مدونة التجارة من خلال:

- ما جاءت به المادة 588 من م.ت بخصوص مطالبة السنديك بتنفيذ العقود الجارية بتقديم الخدمة المتعاقد بشأنها للطرف المتعاقد.
 - ما بينته المادة 595 بخصوص واجب وضع السنديك لتقرير حول الموازنة المالية والاقتصادية والاجتماعية للمقاولات مع اقتراح مخطط لإستمرار المقاولات أو تفويتها إلى أحد الأغيار أو تصفيتها قضائيا وذلك داخل أجل أربعة أشهر من صدور حكم فتح المسطرة قابلة للتجديد.
 - ما أقرت به المادة 601 بشأن قيام السنديك بتبليغ مقترحاته على المراقبين من أجل تسديد الديون تحت مراقبة القاضي المنتدب..
 - ما جاءت به المادة 629 بخصوص إعداد السنديك لتقريره إذا تعلق الأمر بتغيير أهداف ووسائل مخطط الاستمرارية.
 - ما نصت عليه المادة 719 بشأن تلقي تصريحات الدائنين بديونهم.
 - ما أشارت اليه المادة 726 بشأن قيام السنديك بتحقيق الديون بمساعدة المراقبين وبحضور رئيس المقاولات أو بعد استدعائه بصفة قانونية.
- يقوم إذن السنديك بأدوار متعددة وذات أهمية بالغة في سير المقاولات المفتوحة في حقها مساطر المعالجة. وتبرز تلك الأهمية بشكل كبير أثناء قيامه بتلقي تصريحات الدائنين والتحقيق في مدى جدية تلك الديون وهما الآليتان اللتان يتم من خلالهما تحديد خصوم المقاولات.
- فمسطرة التصريح بالديون تعد من أهم المراحل التي تتميز بها المساطر الجماعية لصعوبات المقاولات كونها إجراء مسطري يعبر فيه الدائن الناشئ دينه قبل الحكم بافتتاح المسطرة عن رغبته في استيفاء دينه في إطار المساطر الجماعية⁸⁶¹.
- والغاية من طلب هذه التصريحات من الدائنين هو اطلاع السنديك على حجم مديونية المقاولات وطبيعة الديون التي عليها من أجل تقرير واختيار الحل الملائم بناء على مقارنتها مع حجم الأصول المتوفرة لديها⁸⁶².
- وعلى هذا الأساس سنحاول الوقوف عند دور السنديك خلال مسطرة التصريح بالديون باعتبارها آلية للتعريف بدائني المقاولات وكذا موقعه خلال مسطرة تحقيق الديون خاصة مرحلة التحقيق الأولي الذي يقوم بإنجازه.
- على هدي ما تقدم ، فإن موضوع "آليات تحديد خصوم المقاولات من طرف جهاز السنديك" يثير الإشكالية التالية:
- إلى أي حد استطاع المشرع المغربي تنظيم آليات التصريح وتحقيق الديون بشكل يمكن جهاز السنديك من تحديد خصوم المقاولات، على نحو يتيح اختيار الحل الأنسب ويكفل حماية حقوق الدائنين؟
- لمقاربة الإشكالية المثارة سنعتمد التصميم التالي:
- المطلب الأول: مهام السنديك خلال مسطرة التصريح بالديون**
- المطلب الثاني: التحقيق الأولي للديون من طرف السنديك**

861 زكية عومري، "اثر التسوية القضائية على الدائنين الناشئة ديونهم قبل فتح المسطرة"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم -

ص 16 ، القانونية والاقتصادية والاجتماعية السوسية، الرباط، 2004-2003

862 مطبعة المعارف الجديدة الرباط 2019، ص 304 ، علل فالي، مساطر معالجة صعوبات المقاولات، الطبعة الثالثة -

المطلب الأول: مهام السنديك خلال مسطرة التصريح بالديون

بمجرد فتح مسطرة الإنقاذ أو التسوية أو التصفية القضائية يتعين على كل دائن نشأ دينه قبل صدور الحكم القاضي بفتح المسطرة أن يصرح بدينه لدى السنديك من أجل الحصول على قيمة دينه المتخلد بذمة المقاوله المفتوحة في مواجهتها إحدى المساطر، وهكذا فإن عملية التصريح بالديون هي عملية تخول للسنديك الاطلاع على حجم مديونية المقاوله وطبيعة الديون التي عليها من أجل تقرير واختيار الحل الملائم بناء على مقارنتها مع حجم الأصول المتوفرة لديها والذي ينعكس على حقوق الدائنين من جهة وعلى مصير المقاوله في سبيل إنقاذها من جهة أخرى.

الفقرة الأولى: التزام السنديك بإشعار الدائنين

بالركون إلى مقتضيات المادة 719 يتبين أن المشرع المغربي أناط مهمة إشعار الدائنين إلى مؤسسة السنديك، وبإعمال مقارنة مع المادة 686 المنسوخة يتضح لنا أن المادة 719 وسعت من دائرة الدائنين الذين يتعين إشعارهم بحكم فتح المسطرة، إذ لم يعد الأمر يقتصر على الدائنين الحاملين لضمائنات أو عقد ائتمان إيجاري تم شهرهما، وإنما أيضا كل الدائنين المعروفين لديه وكذا المدرجين بالقائمة المدلى بها من طرف المدين والناشئة ديونهم قبل صدور حكم فتح المسطرة؛ كما ألزمت السنديك بمسك بشأن كل مسطرة، سجلا خاصا، مرقما وموقعا على صفحاته من طرف القاضي المنتدب، تضمن فيه التصريحات بالديون حسب التاريخ التسلسلي لتلقيها، كما تم التنصيص فيها صراحة على عدم إعفاء الدائن طالب فتح المسطرة من التصريح بدينه، وذلك تجنباً لكل تأويل فقهي أو قضائي على هذا المستوى.

كما يلاحظ بخصوص المادة الجديدة أنها لم تعد تلزم بالإشعار الشخصي للدائنين الحاملين لضمائنات أو عقد ائتمان إيجاري تم شهرهما كما كان منصوصا عليه في المادة 686 المنسوخة، مما يستنتج منه أنه يكتفي بإشعارهم بجميع وسائل الإشعار بما فيها توجيه الإشعار لهم في موطنهم المختار إذا اقتضى الحال وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بموقف المشرع المغربي في القانون رقم 17-73 من خلال تمديد مقتضيات الإشعار لتشمل مجموعة من الدائنين وهو توجه تشريعي يتسم بنوع من العدل والتساوي بين الدائنين و سيمكنهم حتما من ممارسة حقهم في التصريح بديونهم، وبالتالي تفادي تعرض ديونهم للسقوط⁸⁶³. إلا أن هذا التمديد يبقى محدودا نظرا لكونه لا يشمل كافة الدائنين، إذا علمنا أن بعض الدائنين لا يتلقون الإشعار من قبل السنديك وهذا ما يهدد ديونهم التي ينبغي التصريح بها تحت طائلة السقوط.

في هذا الإطار يثار تساؤل جوهري حول مصير الدائنين غير المدرجين بقائمة المدين في حالة عدم تصريحهم بديونهم؟

جاءت المادة 720 من مدونة التجارة⁸⁶⁴ واضحة في هذا الشأن، عندما نصت على آجال تقديم التصريح لدى السنديك، وهكذا فالدائن الذي تخلف عن التصريح بدينه داخل أجل شهرين من تاريخ نشر المقرر القاضي بفتح المسطرة، يسقط دينه ولا يمكنه الاحتجاج بعدم إشعاره من طرف السنديك، تبعا لذلك يحق لجهاز السنديك الاطلاع على وثائق ومستندات المقاوله، والحصول على كل المعلومات التي تتيح له تكوين تصور دقيق عن وضعيتها، بما في ذلك التعرف على الدائنين الذين لم يدرجوا في القائمة المقدمة من طرف المدين. مما يمكنه من إشعار هؤلاء الدائنين بضرورة التصريح بديونهم داخل الأجل القانوني المحدد.

863 بدر الدين الداودي، التعزيز التشريعي لمصالح الفئات المرتبطة بالمقاوله في ضوء مستجدات القانون رقم 73-17 المتعلق بمساطر صعوبات المقاوله، مجلة المهن القانونية والقضائية، العدد الثاني، نوفمبر 2018، ص 142

864: تنص المادة 720 من القانون 73.17 على أنه يجب تقديم التصريح بالديون داخل أجل شهرين ابتداء من -

"تاريخ الإشعار المنصوص عليه في المادة السابقة بالنسبة للدائنين المدرجين بالقائمة وكذا المعروفين لدى السنديك"

". تاريخ الإشعار المنصوص عليه في المادة السابقة بالنسبة للدائنين الحاملين لضمائنات أو عقد ائتمان إيجاري تم شهرهما"

"تاريخ نشر المقرر القاضي بفتح المسطرة بالجريدة الرسمية بالنسبة لباقى الدائنين"

". ويمدد هذا الأجل بشهرين بالنسبة إلى الدائنين القاطنين خارج تراب المملكة المغربية"

فيما يخص المتعاقدين المشار إليه في المادة 588، ينتهي أجل التصريح خمسة عشر يوما بعد تاريخ الحصول على التخلي عن مواصلة العقد، إذا كان هذا التاريخ لاحقا لتاريخ الأجل " المنصوص عليه في الفقرة الأولى

و تجدر الإشارة إلى أن المشرع المغربي لم يرتب أي جزاء عن عدم قيام السنديك بعملية إشعار الدائنين مما قد يدفعه إلى التقاعس في هذه العملية وعدم إنجازها على النحو المطلوب.

كما ترك المشرع المغربي للسنديك سلطة تقديرية بخصوص كيفية إشعار الدائنين، فبالعودة إلى مقتضيات المادة 719 من مدونة التجارة نجد أن المشرع ألزم السنديك بضرورة إشعار الدائنين الحاملين لضمائنات أو عقد ائتمان إيجاري تم شهرهما، غير أنه أغفل تحديد شكل هذا الإشعار، هل هو برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل أم برسالة عادية أو غير ذلك؟ نعتقد أنه من الاجدى ان يتم هذا الإشعار برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل من أجل تجنب مشكل الإثبات، بالإضافة إلى مكنة الإشعار عن طريق البريد الإلكتروني مع الإشعار بالتسلم بالنظر للسرعة التي تمتاز بها هذه الآلية، وذلك لما لعنصر السرعة من أهمية في إنقاذ المقاوله..

وحددت المادة 780 من م.ت آليات إشعار الدائنين القاطنين بالخارج، حيث نصت على أن هذا الإشعار يوجه إلى الدائنين كل على حدة، ما لم تعتبر المحكمة أنه من الأنسب تبعا للظروف اللجوء إلى شكل آخر من أشكال الإشعار دون الحاجة إلى الإنابة القضائية أو غيرها.

و لا بد من الإشارة إلى أن إشعار السنديك للدائنين بالتصريح بديونهم لا يعتبر أمرا واجبا إلا في حالة توافر شرطين أساسيين أولهما : أن يتعلق الأمر بدائنين حاملين لضمائنات أو عقد ائتمان إيجاري و ثانيهما ان يتم شهرهما، فإذا انتفى أحد الشرطين فإن السنديك يصبح غير ملزم بتوجيه إشعار اليهما.

و هكذا في حالة عدم تقيد السنديك بشكلية الإشعار، فإن الدائن لا يحتاج سلوك مسطرة رفع السقوط، إذا علمنا أن الدائن الذي لم يتم إشعاره من طرف السنديك لا يواجه بالسقوط، و هذا ما نص عليه المشرع المغربي بمقتضى الفقرة الخامسة من المادة 723 من م.ت والتي جاء فيها : " لا يواجه بالسقوط الدائنون الذين لم يتم إشعارهم وفق مقتضيات المادة 719 م.ت..." ويعتبر موقف المشرع المغربي من حماية الدائنين الحاملين لضمائنات أو عقد ائتمان إيجاري موقفا صائبا ومحمودا، بالنظر إلى أن السقوط بالنسبة لهذه الفئة يشكل إهدارا لديونهم ولضمائناتهم التي تتعرض للزوال، بل أنه من دون هذه الحماية تزعزع الثقة في الضمانات سواء كانت ديونا أو امتيازات⁸⁶⁵.

ولأجل ذلك ألزم المشرع المغربي بمقتضى المادة 719 م.ت السنديك بإشعار الدائنين الحاملين لضمائنات أو عقد ائتمان إيجاري تم شهرهما وعند الاقتضاء في موطنهم المختار وكذا الدائنين المعروفين لديه وكذا المدرجين بالقائمة المدلى بها من طرف المدين والناشئة ديونهم قبل صدور حكم فتح المسطرة بفتح مسطرة المعالجة في مواجهة مدينهم، ويترتب عن إشعارهم أنهم يصبحون ملزمين بالتصريح بديونهم إلى السنديك داخل أجل الشهرين من تاريخ إعلامهم، ذلك أن سريان أجل التصريح بالديون بالنسبة لهذه الفئة تبدأ من تاريخ الإشعار، ويترتب عن عدم تصريحهم بديونهم سقوط حقهم في مواجهة المساطر الجماعية إذا لم يقوموا بممارسة دعوى رفع السقوط.

الفقرة الثانية: دور السنديك في تلقي التصريحات

يتلقى السنديك التصريح بالديون داخل أجل شهرين ابتداء من تاريخ الإشعار المنصوص عليه في المادة 720 من مدونة التجارة بالنسبة للدائنين المدرجين بالقائمة وكذا المعروفين لديه، ومن تاريخ الإشعار بالنسبة للدائنين الحاملين لضمائنات أو عقد ائتمان إيجاري تم إشعارهما، ومن تاريخ نشر المقرر القاضي بفتح المسطرة بالجريدة الرسمية بالنسبة لباقي الدائنين، وبالنسبة للمتعاقد مع المقاوله في إطار العقود الجارية، يتلقى السنديك التصريح من تاريخ انتهاء أجل 15 يوما بعد تاريخ الحصول على التخلي عن مواصلة العقد، إذا كان هذا التاريخ لاحقا لتاريخ أجل شهرين الموالية للحكم بفتح المسطرة حسب مقتضيات المادة 720 من م.ت.

865. ص 211، 2000 - أحمد شكري السباعي، الوسيط في مساطر صعوبات المقاوله ومساطر معالجاتها- الجزء الثالث مطبعة المعارف الجديدة- الطبعة الأولى -

يتبين لنا إذن أن المشرع المغربي ميز بين ثلاث فئات من الدائنين، فئة ألزمها بالتصريح بديونها داخل أجل شهرين من تاريخ نشر الحكم بفتح المسطرة في الجريدة الرسمية، ويمدد هذا الأجل بشهرين بالنسبة للدائنين القاطنين خارج المملكة المغربية، وفئة ثانية ألزمها بالتصريح شريطة إشعارها بضرورة ذلك⁸⁶⁶، وفئة أعفاها من التصريح نهائيا وهي فئة المأجورين⁸⁶⁷.

وقد جاء القانون 73.17 بمستجد مهم على مستوى تلقي التصريحات، فرضه التطبيق العملي والقضائي، وأشارت إليه الفقرة السادسة من المادة 719 من م ت⁸⁶⁸، ويتعلق بضرورة مسك السنديك بشأن كل مسطرة سجلا خاصا، وموقعا على صفحاته من طرف القاضي المنتدب، تضمن فيه التصريحات بالديون حسب التاريخ التسلسلي لتلقيها، وذلك ضمانا لتراتبية الدائنين حسب تاريخ المصريح من قبل كل دائن، وتفاديا لهدر حقوق الدائنين في حالة تقاعس السنديك عن مسك السجل الخاص بالتصريحات. وبالرجوع إلى مقتضيات المادة 721 من مدونة التجارة، يتضح أن المشرع المغربي لم يحدد شكلا معيناً يتعين أن يتخذه التصريح بالدين، كما لم ينص صراحة على وسيلة محددة لإرساله إلى السنديك، مكتفيا بإقرار واجب الدائن في التصريح بدينه داخل الأجل القانونية. غير أن طبيعة هذا الإجراء وما يترتب عنه من آثار قانونية تقتضي أن يتم في شكل كتابي يسمح بتحديد هوية الدائن وطبيعة الدين ومبلغه ومختلف العناصر المرتبطة به، فضلا عن إرفاقه بجدول وثائق الإثبات، وفقا لما تقتضي به المادة المذكورة. ولا يقف الأمر عند مجرد احترام الشكل الذي يقدم به التصريح، إذ يتعين أن يكشف هذا الأخير، بصورة صريحة وواضحة، عن إرادة الدائن في التمسك بحقه داخل المسطرة الجماعية، وأن يكون محددا من حيث مضمونه، بحيث يشمل مختلف عناصر الدين والوثائق المؤيدة له، بما يمكن السنديك من مباشرة عملية فحص التصريحات والتحقق من مدى جدية الديون المصرح بها وأساسها.

ويجد هذا الدور المنوط بالسنديك نظيرا له في التشريع الفرنسي، الذي أسند إلى الممثل القضائي للدائنين (mandataire judiciaire) مهمة تلقي تصريحات الدائنين وفحصها، ثم إعداد قائمة بالديون المصرح بها تتضمن مقترحاته بشأن قبولها أو رفضها أو إحالتها إلى الجهة القضائية المختصة، وذلك وفقا لمقتضيات المادة L.624-1 من مدونة التجارة الفرنسية. كما تحدد المادة R.624-1 الإطار الإجرائي لعملية التحقق من الديون، بمشاركة المدين، وعند الاقتضاء المراقبين المعيّنين⁸⁶⁹.

ويستفاد من ذلك أن تدخل الممثل القضائي للدائنين في هذه المرحلة لا ينطوي على ممارسة فعل قضائي بالمعنى الدقيق، وإنما يتعلق بأعمال تحضيرية وفنية تسبق تدخل الجهة القضائية المختصة، إذ يقتصر دوره على فحص التصريحات وتجميع عناصرها واقتراح المآل الذي ينبغي أن تؤول إليه، بينما تظل سلطة الفصل في المنازعات المتعلقة بالديون، وكذا اتخاذ القرار القضائي بشأنها، موكولة إلى الجهة القضائية المختصة. وهو ما يعكس التمييز بين الوظيفة الإدارية والفنية التي يضطلع بها الممثل القضائي للدائنين وبين الوظيفة القضائية التي تبقى من اختصاص القاضي.

يعد السنديك إذن الفاعل المحوري خلال عملية التصريح بالديون من خلال الأدوار التي يقوم بها من إشعاره للدائنين وتلقيه التصريحات ومسكها في سجل خاص بها ضمانا لعدم ضياعها ومن ثم ضياع حقوق الدائنين.

866 يتعلق الأمر بالدائنين الحاملين ل ضمانات أو عقد ائتمان إيجاري تم شهرهما والدائنين المعروفين لدى السنديك وكذا المدرجين بالقائمة المدلى بها من طرف المدين والناشئة - قبل صدور الحكم القاضي بفتح المسطرة

867 من مدونة التجارة الفرنسية L.622-24 و هو ما سار عليه المشرع الفرنسي بموجب المادة -

868 تنص الفقرة السادسة من المادة 719 من م ت :.... "يمسك السنديك بشأن كل مسطرة سجلا خاصا، مرقما وموقعا على صفحاته من طرف القاضي المنتدب، تضمن فيه-...." التصريحات بالديون حسب التاريخ التسلسلي لتلقيها

869 - Code de commerce français, art. L.624-1, al. 1er. Ibid., art. R.624-1, al. 1er.

ولا يكفي أن يصرح الدائن الناشئ دينه قبل تاريخ الحكم بفتح المسطرة⁸⁷⁰ إلى السنديك بهذا الدين وفقا للكييفيات المشار إليها أنفا لكي يتم قبوله في التوزيعات التي تجري على الدائنين، بل لابد أن يخضع كل دين مصرح به إلى السنديك لمسطرة التحقيق لتحديد ما إذا كانت الديون المصرح بها مقبولة في المساطر الجماعية المفتوحة، وما إذا كانت مشتملة ومستوفية لجميع الشروط أم لا. وأناط المشرع المغربي مهام القيام بعملية التحقيق القبلي للديون للسنديك إذ يقوم من خلاله بفرز الديون لتقديم مقترحات إلى القاضي المنتدب بشأن الديون المصرح بها والتي وقع التحقيق فيها من طرفه وهو ما سنتطرق له في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التحقيق الأولي للديون من طرف السنديك

لم يشأ المشرع المغربي أن تمر مسطرة مهمة كمسطرة تحقيق الديون دون أن تكون للسنديك مشاركة ومساهمة فعالة في تسيير دواليها، لا سيما وأنها تتعلق بمسطرة لها صلة وثيقة بمسطرة سابقة لها وهي مسطرة التصريح التي يلعب فيها السنديك كما رأينا في المطلب الأول دورا محوريا في تسيير إجراءاتها.

وأسند المشرع المغربي للسنديك عدة أدوار فاعلة في مسطرة تحقيق الديون تبتدئ من مهمة إجراء تحقيق أولي للديون المصرح بها إذ يقوم من خلاله بفرز الديون لتقديم مقترحات إلى القاضي المنتدب بشأن الديون المصرح بها وذلك بمساعدة المراقبين وبحضور رئيس المقابلة أو بعد استدعائه بصفة قانونية وتنتهي بإعداد لائحة الديون التي تم تحقيقها من طرف السنديك.

الفقرة الأولى: فرز الديون

تعد مرحلة فرز الديون الخطوة الأولى التي يقوم بها السنديك، والتي يهدف من خلالها إلى فرز دقيق للديون المقبولة للمشاركة في التوزيعات وإبعاد غيرها المشبوهة بالنسبة للمقابلة المدينة أو التي لا تستوفي شروط القبول، كأن يتعذر على أصحابها إثبات صفتهم كدائنين خلال مسطرة التصريح أو لكونها لم تحترم الإجراءات الواجبة لصحة التصريح، ويتعين في هذا الصدد أن يكون مكتب السنديك مفتوحا بصفة دائمة ومستمرة في وجه كل التصريحات بالديون التي يتقدم بها أصحابها مباشرة أو بإرسال التصريحات بواسطة البريد المضمون مع الاشعار بالتوصل وبمجرد ما يتوصل السنديك بالتصريح بالدين فإنه يشعر الدائن بضرورة تحديد طبيعة الدين ونوعه وبضرورة تقديم كافة الوسائل المثبتة له، ثم بعد ذلك يبدأ عملية تحقيق الديون⁸⁷¹.

وتجدر الإشارة إلى أن حضور رئيس المقابلة أو الممثل القانوني لها يعد أمرا ضروريا لأنه وحده المؤهل لمناقشة الديون التي يتم التصريح بها في مواجهة المقابلة وبالتالي الإقرار بها أو رفضها. ولهذه الغاية يتعين على السنديك أن يقوم باستدعاء رئيس المقابلة بصفة قانونية لحضور إجراءات تحقيق الديون وفقا لما تقضي به الفقرة الأولى من المادة 726 من م.ت⁸⁷²، ولا يستدعى الدائن إلا في حالة المنازعة في دينه وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 726 من م.ت.

و يؤدي عدم استدعاء السنديك لرئيس المقابلة وعدم الاستماع إليه بخصوص الديون موضوع التحقيق وإعلامه بنتيجة تحقيق الديون إلى إرجاع الملف إلى القاضي المنتدب للبت فيه من جديد لمخالفته مقتضيات المادتين 726 و 727 من مدونة التجارة، وهذا ما أكدته محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء في قرار صادر بتاريخ 27 ماي 2024 أهمية احترام الإجراءات المرتبطة بتحقيق الديون، حيث أثّر أمامها الدفع بعدم استدعاء رئيس المقابلة لإبداء ملاحظاته بشأن الدين المصرح به، استنادا إلى مقتضيات المادة 726 من مدونة التجارة. غير أن المحكمة، اعتبارا لكون الشركة كانت خاضعة لمسطرة التصفية القضائية وممثلة قانونا من طرف

870 محمد لفروجي: "وضعية الدائنين في مساطر صعوبات المقابلة"، دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون المغربي والقانون المقارن، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ع-ص. 19، 2006، 3.

871 سعيد كوكي: السنديك ودوره في معالجة صعوبات المقابلة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية -

والاقتصادية والاجتماعية - فاس- السنة الجامعية 2019-2020، ص 34

872 تنص الفقرة الأولى من المادة 726 من م.ت على أنه "يقوم السنديك بتحقيق الديون بمساعدة المراقبين وبحضور رئيس المقابلة أو بعد استدعائه بصفة قانونية مع...مراعاة مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 673 أعلاه"

السنديك الذي أدلى بجوابه أمام القاضي المنتدب، اعتبرت أن الدفع بعدم الاستدعاء غير مؤسس، وقضت بتأييد الأمر المستأنف...⁸⁷³

كما يتعين على السنديك بعد إعداد قائمة الديون عرض الديون المصرح بها على رئيس المفاولة من أجل تقديم ملاحظاته ويتخذ موقفا بشأنها، فإذا أن يقر بقبول الدين المصرح به وإما أن يتخذ موقفا معاكسا وينازع في الدين سواء تعلقت المنازعة بصفة الدائن من أساسها أو أن تنصب المنازعة على قيمة الدين، وقد ينصب النزاع على صفة الدين المصرح به كما لو ادعى بأنه عادي في الوقت الذي صرح فيه الدائن بأنه امتيازي أو مقرون بضمانة، كما يتعين على السنديك في الحالة التي يكون فيها الدين موضوع نزاع إخبار الدائن بذلك برسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتوصل، تدعو فيها الدائن إلى تقديم شروحاته⁸⁷⁴، ويجب أن يشار في رسالة السنديك أنه إذا لم يقدم الدائن الرد داخل أجل ثلاثين يوما لن تقبل أية منازعة لاحقة لاقتراح السنديك⁸⁷⁵، وفي حالة عدم الرد داخل الأجل القانوني، فإن الدائن يحرم من كل منازعة لاحقة ومستقبلية في الدين أمام القاضي المنتدب، ولا يملك الدائن حق الطعن في مقررات القاضي المنتدب المتعلقة بالدين مناط النزاع شريطة أن تكون مؤيدة لمقترحات السنديك⁸⁷⁶.

هذا في ما يخص عملية فرز الديون من طرف السنديك، فماذا عن عملية إعداد لائحة الديون

الفقرة الثانية: إعداد السنديك لائحة الديون

عند انتهاء مرحلة إشراف جهاز السنديك على التحقيق القبلي للديون، يقوم هذا الأخير بإعداد لائحة للديون التي تم تحقيقها من طرفه يضمها مبلغ الدين المصرح به ويرفقها بالوثائق المتعلقة بكل دين وطبيعته التي تم التصريح بها والملاحظات التي يدلي بها المدين والدائن في حالة ما إذا كان الدين موضوع نزاع، كما يقوم بتضمين هذه اللائحة رأيه المتعلق بكل دين سواء فيما يتعلق بالمبلغ المقبول به الدين والصفة التي ينبغي قبوله بها عادية أم امتيازية أم مقرونة بضمانة أو الإحالة على محكمة أخرى حسب مقتضيات المادة 727 من م.ت.⁸⁷⁷

إلا أن تلك المقترحات والأراء التي يبدئها السنديك في ختام مرحلة إشرافه على التحقيق الأولي المنوط به ويضمها لائحة الديون تلك التي يتعين عليه تسليمها إلى القاضي المنتدب، لا تعني تحديد مصير الدين بصفة نهائية، بمعنى أن السنديك حينما يقرر من خلال مسطرة التحقيق التي تجري أمامه قبول دين ما، فإن هذا لا يعني أن الدين بات مقبولا وواجب الأداء أو العكس في الحالة التي يقرر فيها رفض الدين أن هذا الأخير سقط نهائيا، بل إن مثل هذه القرارات النهائية تبقى من صميم اختصاص القاضي المنتدب، بناء على ما ستكشف عنه مسطرة التحقيق التي يشرف عليها وبعد الاطلاع على الوثائق والحجج المدلى بها من قبل الأطراف المعنية بالدين، فعمل السنديك في إعداد لائحة الديون لا يعدو أن يكون عملا تحضيريا، واقتراحاته غير ملزمة للقاضي المنتدب الذي يتمتع بسلطة تقديرية كاملة في قبول الدين أو رفض أو إنقاصه أو الزيادة فيه أو تغيير طبيعته من دين عادي إلى دين ممتاز أو العكس، بناء على التصريح والوثائق المرفقة⁸⁷⁸.

و ينتج عن كون مسطرة تحقيق الديون التي تكون تحت إشراف السنديك كمرحلة أولية والتي لا يمكن من خلالها تحديد مصير الدين بشكل حاسم، أثر مهم يتجسد في كون الطرف المتضرر من القرارات المتخذة من طرف السنديك بشأن دين معين، والتي تقدم للقاضي المنتدب في شكل مقترحات مرفقة بلائحة الديون، لا يمكن أن يمارس أي نوع من أنواع الطعن ضد مقترحات السنديك، لا سواء أمام القاضي المنتدب أو أمام المحكمة التجارية المفتوحة أمامها المسطرة، وبأني هذا المبدأ من منطلق أن السنديك وبالرغم من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها فيما يخص تسيير المساطر الجماعية، لا سيما مسطرتي تصريح الديون وتحقيقها، إلا أنها (الصلاحيات) ليس من شأنها أن تغير طبيعة

873. قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء، بتاريخ 27 ماي 2024، ملف عدد 2024/8313/1968.

874. الفقرة الثانية من المادة 726-

875. الفقرة الثالثة من المادة 726-

876. تنص الفقرة الثانية من المادة 731 على أنه "...غير أنه لا يمكن للدائن الذي وقع نزاع في دينه كلا أو بعضا والذي لم يرد على السنديك داخل الأجل القانوني، أن يطعن في-...أمر القاضي المنتدب المؤيد لاقتراح السنديك

877. أسامة مستعين، مؤسسة السنديك في إطار نظام صعوبات المفاولة، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة-

سيدي محمد بن عبد الله - فاس- السنة الجامعية 2021-2022، ص 96

878. أحمد شكري السباعي الوسيط في مساطر الوقاية من الصعوبات التي تعترض المفاولة ومساطر معالجتها، الجزء الثالث، في التصفية القضائية والجزاءات التجارية والجناينة المتخذة ضد مسيري المفاولة، دار نشر المعرفة، الرباط، الطبعة الأولى 2000. ص 220.

الأعمال التي يقوم بها السنديك، كونها أعمال إدارية محضة، وأن المقررات التي يتوجب الطعن فيها هي المقررات الصادرة عن القاضي المنتدب كونه السلطة القضائية التي لها وحدها التقرير بشكل قطعي في مصير الديون المصرح بها بغض النظر عن الموقف أو الرأي الذي يتخذه السنديك بشأن هذه الديون.

أما فيما يخص المدة التي نص عليها المشرع المغربي في المادة 727 من م.ت والمحددة في ستة أشهر كحد أقصى تبتدئ من يوم صدور حكم فتح المسطرة، فإننا نعتقد أنها غير كافية للسنديك من أجل القيام بمهامه المتعلقة بإعداد قائمة الديون المصرح بها وإبداء اقتراحاته وتسليمها إلى القاضي المنتدب بعد قيامه بإجراءات التحقيق الأولى، لا سيما إذا تعلق الأمر بعدد كبير من الدائنين، إذا علمنا أن إعداد قائمة الديون يحتاج القيام بمجموعة من الإجراءات السابقة له، تتعلق بفحص كل دين والحجج المرفقة به بغية تحديد طبيعة الدين وقيمه والتحقق من وجوده وصحته، دون أن ننسى إجراءات مسطرة المنازعة في الدين والتي تأخذ متسعا طويلا من الزمن في إرسال رسالة المنازعة والرد عليها. ولا بد من الإشارة إلى أن المشرع المغربي لم يرتب أي جزاء على عدم احترام السنديك لأجل الستة أشهر المحدد في المادة 727 من م.ت، حيث أن مدونة التجارة لم تشر إلى أي مقتضى يخص هذا الموضوع.

كما تجب الإشارة إلى أن ديون الأجراء تخضع هي الأخرى للتحقيق على الرغم من كونهم معفيين من التصريح بها، إذ يقوم السنديك بتحقيق هذه الديون بمساعدة رئيس المقاول وبعد استطلاع رأي مندوبي الأجراء⁸⁷⁹، ثم يقوم على ضوء هذا التحقيق بإعداد قائمة خاصة بهذه الديون داخل أجل أقصاه ستة أشهر ابتداء من صدور حكم فتح المسطرة يتم إيداعها بعد التأشير عليها من طرف القاضي المنتدب بكتابة الضبط وبمقر المقاول، وبمجرد هذا الإيداع يقوم كاتب الضبط فورا بنشر بيان الجريدة الرسمية يفيد فيه أن قائمة ديون الأجراء مودعة بكتابة الضبط، ويتعين على كل أجبر لم تتم الإشارة إلى كل أو بعض من دينه في تلك القائمة أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة داخل أجل شهرين من تاريخ نشر القائمة بالجريدة الرسمية تحت طائلة سقوط حقه في المنازعة⁸⁸⁰.

وتجدر الإشارة إلى أن السنديك يكون معفيا من تحقيق بعض الديون العادية في الحالة التي يحكم بتفويت المقاول أو تصفيتها القضائية وذلك إذا تبين أن منتج بيع الأصول ستستهلكه بالكامل المصاريف القضائية والديون المثقلة بامتياز وذلك بمقتضى المادة 724 من م.ت. يبقى أن نشير إلى أن أتعاب السنديك المعين في مساطر الإنقاذ والتسوية القضائية والتصفية القضائية يحددها القاضي المنتدب بناء على طلب السنديك على أساس نسبة 2 % من مجموع مبلغ الديون المحققة ضمن خصوم المقاول، وكذا ديون الأجراء المنازع فيها طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 728 من م.ت على أن لا يقل مبلغ الأتعاب عن 500 درهم وأن لا يتجاوز 5000 درهم عن كل دين مصرح به⁸⁸¹. كما يحق للسنديك علاوة على الأتعاب المستحقة له استرجاع قيمة ما أداه من مصاريف ونفقات مثبتة ومرتبطة بسير المسطرة المعين فيها⁸⁸²، كما يمكن له أن يلتمس من القاضي المنتدب أداء تسبيق عن الأتعاب المستحقة.

ختاما

تأسيسا على ما سبق، يتضح الدور المحوري للسنديك في مسطرة تحديد خصوم المقاول، باعتباره فاعلا أساسيا في حصر الديون والتحقق منها، بما يساهم في تحقيق التوازن بين حماية حقوق الدائنين وضمان استمرارية المقاول. غير أن فعالية هذه المسطرة تقتضي تعزيز إطارها القانوني، وذلك من خلال: ترتيب جزاء صريح على إخلال السنديك بواجب الإشعار، وتحديد شكل الإشعار ومضمونه ووسيلة إثباته، فضلا عن إعادة النظر في الأجل المحدد بالمادة 727 بما يسمح، عند الاقتضاء، بتمديد استثنائيا وفق ضوابط دقيقة. ومن شأن هذه المقترحات تعزيز الضمانات الإجرائية وتحقيق التوازن بين سرعة المسطرة ودقة التحقيق في الديون، بما يخدم أهداف مساطر صعوبات المقاول الاقتصادية والاجتماعية.

879 راجع الفقرة الأولى من المادة 728 من م.ت.

880 راجع الفقرة الثالثة من المادة 728 من م.ت.

881 المادة الرابعة من الباب الثاني من المرسوم رقم 2.23.716 بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك والأتعاب المستحقة في مساطر صعوبات المقاول.

882 المادة السادسة من الباب الثاني من المرسوم رقم 2.23.716 بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك والأتعاب المستحقة في مساطر صعوبات المقاول.

❖ لائحة المراجع

➤ الكتب الخاصة

- 1- امحمد لفروجي: "وضعية الدائنين في مساطر صعوبات المقاوله"، دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون المغربي والقانون المقارن، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ع 3، 2006.
- 2- عبد الرحيم شميعة، شرح أحكام نظام مساطر صعوبات المقاوله في ضوء القانون 73.17، الطبعة الأولى، مطبعة سجلماسة، 2018.
- 2- علال فالي، مساطر معالجة صعوبات المقاوله، الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2019.
- 3- أحمد شكري السباعي، الوسيط في مساطر الوقاية من الصعوبات التي تعترض المقاوله ومساطر معالجتها، الجزء الثالث: في التصفية القضائية والجزاءات التجارية والجنائية المتخذة ضد مسيري المقاوله، دار نشر المعرفة، الرباط، الطبعة الأولى، 2000.

➤ الأطاريح والرسائل

- سعيد كوكبي، السنديك ودوره في معالجة صعوبات المقاوله، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2019-2020.
- زكية عومري، آثار التسوية القضائية على الدائنين الناشئة ديونهم قبل فتح المسطرة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويدي، الرباط، 2003-2004.

➤ المقالات

- 1- أمينة رضوان، دور السنديك في مساطر معالجة صعوبات المقاوله: قراءة في ضوء مستجدات القانون رقم 73.17، مجلة المهن القانونية والقضائية، ع 2، نوفمبر 2018.
- 2- محمد البعدوي، «دور السنديك في إدارة المقاوله الخاضعة لمسطرة التسوية القضائية»، المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، العدد 3، سنة 2003.
- 2- بدر الدين الداودي، «التعزيز التشريعي لمصالح الفئات المرتبطة بالمقاوله في ضوء مستجدات القانون رقم 73.17 المتعلق بمساطر صعوبات المقاوله»، مجلة المهن القانونية والقضائية، العدد الثاني، نوفمبر 2018.

➤ النصوص القانونية والتنظيمية:

● النصوص التشريعية الوطنية

- 1- مدونة التجارة، الصادرة بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربيع الأول 1417 (1 أغسطس 1996)، كما تم تغييرها وتتميمها، ولا سيما بالقانون رقم 73.17 المتعلق بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاوله.
- 2- القانون رقم 73.17 القاضي بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.26 بتاريخ 2 شعبان 1439 (19 أبريل 2018).

● النصوص التنظيمية

- 1- المرسوم رقم 2.23.716 بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك والأتعاب المستحقة في مساطر صعوبات المقاوله، الصادر بتاريخ 25 ربيع الأول 1447 (18 سبتمبر 2025)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7441 بتاريخ 29 ربيع الأول 1447 (22 سبتمبر 2025).
- 2- المادة الثانية والثالثة من الباب الأول من المرسوم رقم 2.23.716، بشأن المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك.
- 3- المادة الرابعة والسادسة من الباب الثاني من المرسوم رقم 2.23.716، بشأن الأتعاب المستحقة للسنديك.

النصوص التشريعية الأجنبية

.Code de commerce français, notamment les articles L.622-24, L.624-1 et R.624-1

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثائق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتشف المجلات
المختلفة بمجلات المعاصم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في ذلك رقم التعريف (ZDB-ID)،
الISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات

تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر كلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة-المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة-المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة



قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيلمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شفاء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخايل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النويحي باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جباية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوري دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع